

المبحث الرابع :

الإسلام السياسي، ونقده

المبحث الرابع الإسلام السياسي، ونقده

المطلب الأول: تعريف الإسلام السياسي (Political Islam) :

يُستفاد من مجمل كلام خبيري (راند) (فولر، وليسّر) التعريف التالي:
الإسلام السياسي: الرجوع في النظام السياسي والمعاملات السياسية إلى أحكام الإسلام^(١).

ويعرّف مؤتمر (راند) (آفاق الشرق الأوسط)، المنعقد في (سويسرا) عام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م الإسلام السياسي بأنه: النظام القائم على المبادئ الأصولية والفلسفات الدينية للإسلام^(٢). ويشير المؤتمر إلى أن (الإسلام السياسي) يمثلته كثيرٌ من الأحزاب والحركات الإسلامية، سواء كانت سنية أم شيعية^(٣).

ومن ينظر في تعريف (الإسلام السياسي)، والمفهوم الغربي لـ(الأصولية) و(التطرف)، يجد أنها شيء واحد ولا فرق بينها.

وقد قال باحث أمريكي لا يتبع (راند): «والواقع أن كل هذه الأطراف: الحكومات في العالم الإسلامي، والنخب الحاكمة، والحكومات الغربية، لا تفرق بين الإسلام السياسي وبين الأصولية والتطرف، وترى أن الإسلام السياسي هو نفسه الأصولية الإسلامية والتطرف الإسلامي»^(٤).

(١) A Sense of Siege. P. 6

(٢) Middle East Perspectives, Conference Proceedings from, 1-3 July 2007, Switzerland, Shahram Chubin, David Aaron, Abdulaziz Sager, & Shai Feldman, (Santa Monica, Rand, 2008). P. 2.

(٣) المرجع السابق.

(٤) "الإسلام السياسي والسياسة الخارجية الأمريكية"، جون اسبوزيتو، في: مستقبل الإسلام السياسي: وجهات نظر أميركية، (القاهرة، دار السلام للطباعة النشر، ١٤٣٢هـ)، ص ١٣٦.

وذلك يؤكد أنما هي ألفاظ لا يقصد من وراءها التعريف والتمييز، بل المقصود التشويه والتشويش. تشويه الإسلام، والتشويش بأنهم لا يعادونه.

ويشير المؤتمر إلى أن (الإسلام السياسي) ليس فكرًا مستوردًا، مثل الفكر الشيوعي الذي استوردته أوروبا، بل إنه جزء لا يتجزأ من ثقافة الأمة الإسلامية^(١).

وإذا كانت الأشياء تتميز وتتضح أكثر بأضدادها فإن المؤتمر يشير إلى أنه يقابل (الإسلام السياسي) النظام العلماني، سواء كان نظامًا استبداديًا أم ديمقراطيًا^(٢).

ولا شك أن نعت (الإسلام السياسي) نعت خطأ، وينطلق من تصور علماني، يفصل بين الدين والسياسة، ولا يُجيز لها أن ترجع إلى الدين، بينما جاء الإسلام ليحكم جميع نواحي الحياة، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣).

ومصطلح (السياسة الشرعية) هو المصطلح الصواب على المراد بـ(الإسلام السياسي)، فليقل المسلمون: السياسة الشرعية. وينبغي على الغرب أن يقول هذا كذلك.

وتعرّف السياسة الشرعية بمعناها العام بأنها «الأحكام والتصرفات الشرعية الثابتة بالنص أو الاجتهاد، والتي يُقصد بها رعاية المصالح والشؤون العامة لجماعة المسلمين ومن يدخل تحت ولايتهم»^(٤).

وعُرِّفت أيضًا بأنها: «ما يمكن إصلاح أحوال الدولة الداخلية والخارجية به وفق ضوابط الشريعة الإسلامية وأحكامها المنصوصة وغير المنصوصة؛ لتحقيق السعادة لعموم الناس في الدنيا والآخرة»^(٥).

(١) Middle East Perspectives P. 2

(٢) ينظر: المرجع السابق: P. 3

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٦٢.

(٤) السياسة الشرعية حالة غياب حكم إسلامي عن ديار المسلمين، د. أحمد محيي الدين صالح، (القاهرة، دار السلام للطباعة النشر، ١٤٣٢هـ)، ص ٢٢.

(٥) الموازنة بين المصالح: دراسة تطبيقية، د. أحمد عليوي الطائي، (عمّان، دار النفائس، ٢٠٠٧م)، ص ١٩٧.

كما عُرِّفت بأنها: «تشمل الأحكام والتصرفات التي تدبر بها شؤون الأمة في حكومتها، وتنظيماتها، وقضائها، وسلطتها التنفيذية والإدارية، وعلاقتها بغيرها من الأمم في دار الإسلام وخارجها، وسواء كانت هذه الأحكام مما ورد به نص تفصيلي جزئي خاص، أو مما لم يرد به نص تفصيلي جزئي خاص، أو كانت من شأنه التبدل والتغير، تبعاً لتغير مناط الحكم في صور مستجدة»^(١).

وفي هذه التعريفات دلالة على أن مستند السياسة الشرعية: الكتاب والسنة والاجتهاد، وليس من مستندها (فلسفات دينية) كما في تعريف مؤتمر (راند)، فليس في الشريعة الإسلامية فلسفات ولكن اجتهاد من علماء توافرت فيهم شروط الاجتهاد . ومعاني هذه التعريفات ومعاني تعريفات (راند)، كلها بمعنى واحد، وهذا يؤكد على أن في الإسلام سياسة شرعية، وليس فيه (إسلام سياسي).

(١) أعضاء على السياسة الشرعية، د. سعد بن مطر العتيبي، ص ٧، منشور رقمياً. رابط المرجع:

المطلب الثاني : نشأة (الإسلام السياسي) وأسبابها:

(الإسلام السياسي) مفهوم جديد نسبياً، وليس للولايات المتحدة تجربة واسعة مع الإسلام، فأولى تجاربها مع (الإسلام السياسي) كانت عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م من خلال الثورة الإيرانية^(١).

يعزو مؤتمر (أمن البحر الأبيض المتوسط)، المنعقد عام ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، سبب نجاح الإسلام السياسي إلى فقدان الشرعية لكثير من الأنظمة في الشرق الأوسط، وسيطرة القوى السياسية القمعية، فلم يوجد بديل لدى الشعوب سوى الاتجاه إلى الإسلام^(٢).

ويرى (فولر، وليستر)، ونحوهما دراسة (العالم الإسلامي بعد ٩/١١): أن ظاهرة الإسلام السياسي رد فعل على تردي أحوال المسلمين بعد سقوط الخلافة الإسلامية، وبعد هيمنة الغرب الاستعمارية على بلدان المسلمين؛ وذلك سعياً إلى تحديد مصادر الضعف لدى المسلمين وتصحيحها، وإعادة اكتشاف أسس العقيدة الإسلامية التي يمكن بها استعادة مجد الحضارة الإسلامية^(٣).

إذن، فتلمس المسلمين لتطبيق السياسة الشرعية يُعد أمراً صحيحاً وواجباً مطلوباً، وهو من تحديد الدين الذي أثر فيه الاستعمار ودعاة التغريب بإبعادهم الدين عن الدولة وعن كثير من شؤون حياة المسلمين، وأثر فيه عوامل أخرى.

و«السياسة الشرعية تقوم على مقصد العبودية لله تعالى المتمثل في الدعوة إليه وحكم الحياة بشريعته. بينما تقوم السياسات الوضعية على فصل الدين عن الدولة أو الفكر العلماني الذي يمثل مفترق الطريق بين السياسة الشرعية والسياسات الوضعية المعاصرة»^(٤).

(١) "السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي"، (غراهام فولر)، محاضرة ألقاها في الإمارات بعد أحداث ١١/سبتمبر، صحيفة الدستور الأردنية، ع ١٣٢٦٦، ١٢/٥/١٤٢٥هـ، ص ٣٢.

(٢) Mediterranean Security. P. 14

(٣) The Muslim World after 9/11. P. 70 ؛ A Sense of Siege. P. 28

(٤) أضواء على السياسة الشرعية، ص ١٤٩.

والعمل بالسياسة الشرعية هو تأسيس لدولة الإسلام على تقوى من الله ورضوان، ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارٍ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^(١).

إن عودة المسلمين إلى دينهم في شتى مناحي حياتهم وإن كانت أمراً واجباً شرعاً، ومشروعاً في ميزان الأمم، إلا أنه لدى الغرب وخبراء (راند) أمر غير مرغوب فيه، وينبغي مجابهته وعرقلته والوقوف ضده.

(١) سورة التوبة، الآية: ١٠٩.

المطلب الثالث : مخاوف (راند) من (الإسلام السياسي) ورؤيتها في مواجهته:

«شدد بعض المشاركين [في مؤتمر (راند): (أمن البحر الأبيض المتوسط)، المنعقد في (بروكسل ببلجيكا) عام ١٤١٦هـ/١٩٩٥م] على خطر الإسلام السياسي»^(١).

ويقول (فولر، وليسّر) -عام ١٤١٦هـ-: هناك أماكن تمثل تحدياً في الإسلام السياسي، فبعد الثورة الإيرانية والانقلاب السوداني، هناك أماكن مثل الجزائر ومصر^(٢).

ويذكران: أن (الإسلام السياسي) سوف يسعى إلى تعزيز القوة الحقيقية للدول المسلمة، والتعامل مع الغرب بشكل أقوى للحصول على قدر أكبر من المساواة بدلاً من الضعف الاستراتيجي؛ وهذا يعني البحث عن زيادة القوة العسكرية، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، من أجل تحقيق التكافؤ في العلاقات مع الغرب، على الأقل في الساحة الاستراتيجية^(٣).

وفي هذا اعتراف ضمني بأن الأنظمة السياسية العلمانية والقومية في العالم الإسلامي لا يمكن أن تقدم قوة للبلدان الإسلامية، ولن تحصل على حقوقها في ظل تفوق الغرب.

ومن المخاوف التي يذكرها (فولر، وليسّر): أن (الإسلام السياسي) يهدد أنظمة الحكم القائمة في العالم الإسلامي أكثر من تهديده للغرب نفسه، فهو يسعى للاستفادة من المظالم الناتجة عن الأنظمة القديمة، ويتبع جدول الأعمال الموصلة إلى السلطة والإطاحة بالوضع الراهن^(٤).

كما يذكران: أن من المرجح أن تنمو مهام الإسلام في السياسة الداخلية للبلدان الإسلامية^(٥).

(١) Mediterranean Security. P. 13

(٢) A Sense of Siege. P. 22, 60

(٣) المرجع السابق: P. 4

(٤) المرجع نفسه.

(٥) نفسه.

ويريان أن فرص الحركات الإسلامية في الوصول إلى السلطة جيدة في أكثر من بلد في الشرق الأوسط خلال السنوات القليلة المقبلة^(١). وكان تقديرهما هذا عام ١٤١٦ هـ. ولا يريان حلاً لمواجهة (الإسلام السياسي) إلا أن تُشرك الحركات الإسلامية في النظام السياسي^(٢). وليس معنى إشراكها أن تهيمن على العملية السياسية، ولكن تشترك مع غيرها من النظم المختلفة التي لا تتبنى الإسلام في منهجها السياسي.

وهذا الحل المقترح، هو من أجل قطع الطريق على الجهود التي تحاول تطبيق السياسة الشرعية، ومن أجل إذابة الإسلام في النظام العلماني من خلال الرموز الإسلامية المشاركة في العملية السياسية؛ ليفقد الإسلام بريقه لدى الناس، ثم لا يرون في تطبيقه ميزة على غيره عندما يطبق بهذه الطريقة المنصهرة في نظامٍ غيره، بل قد تكون النظم الأخرى - في هذه الحالة - أفضل منه.

يقول (فولر، وليستر): فقط من خلال التعرض والاندماج في العملية السياسية سوف يفقد الإسلام - في نهاية المطاف - جاذبيته الحالية، ويصبح طبعياً بشكل أكثر^(٣).

ويقول (فولر) - في دراسة أخرى -: «إن فشل الإسلام السياسي في الوفاء باحتياجات السكان هو الذي سيُضعف في النهاية من قبضته على تطلعات الشعوب. ولكن مثل هذا الاختبار لفاعلية الحركات الإسلامية لا يمكن أن يحصل إلا بتجربة الجماهير مع الإسلام السياسي في السلطة بدرجة أو بأخرى. ومن المؤكد أن كثيراً من النخب المثقفة والعلمانيين لن يحتاجوا إلى الانتظار طويلاً ليشهدوا مشاكل الإسلام السياسي في السلطة ليقتنعوا بعدم كفاءته... إن مجرد تجربة السكان مع التيار الإسلامي في السلطة، وخيبة الأمل اللاحقة، يمكن

(١) نفسه.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه.

أن ينتج عنها تردي الإسلام السياسي إلى مجرد (حزب سياسي بديل) بنقاط ضعف وقوة يمكن التنبؤ بها مقدماً، ولم يعد هناك (حزب الله God's Party) ^(١) «^(٢)».

وتقول دراسة (العالم الإسلامي بعد ٩/١١): لتجربة تركيا في إدخال الدين في الحياة السياسية، مع المحافظة على علمانية الدولة، آثار مثيرة للاهتمام فيما يتعلق بمستقبل الإسلام السياسي. وفي حال نجاحها سوف يتسع نطاق (الإسلام الليبرالي) ^(٣).

وهم في الحقيقة لا يريدون من السماح لمشاركة الأحزاب الإسلامية في العملية السياسية أن يسمحوا للإسلام في السياسة، ولكن يريدون أصحاب منهج إسلامي يشاركون في العملية السياسية بدون إسلام. على نحو ما صرح به رئيس فرنسا عام ١٤٣٢هـ بقوله: «نريد إسلاماً فرنسياً، وليس إسلاماً في فرنسا» ^(٤).

وهذا يمثل رضوخ الغرب -إجمالاً- للواقع الشعبي الراغب في الإسلام في العالم الإسلامي، وقبوله بمساندته لكن عبر حيل ودسائس وإمساك بأزرّة الأمور تقود إلى المصالح الغربية الحديثة وتُحقّقها.

ويظهر أن هناك رأياً لا يرى في مواجهة (الإسلام السياسي) إشراك الأحزاب الإسلامية، ولكن بإصلاح الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية ^(٥). وقد أشارت (بينارد) إلى أن هذا الإصلاح لمواجهة (الإسلام السياسي) هدف من أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ^(٦).

(١) ليس المقصود الحزب الشيعي اللبناني المعروف، ولكن المعنى: سقوط الارتباط الشرعي للأحزاب السياسية الإسلامية، فلم تعد سياستهم -في نظر الناس- تقوم على مقصد العبودية لله تعالى، بل صاروا يمثلون السياسات الوضعية مثلهم مثل غيرهم من الأحزاب العلمانية ونحوها.

(٢) Algeria: The Next Fundamentalist State? P.28

(٣) The Muslim World after 9/11. P. 59

(٤) <http://www.tanseerel.com/main/articles.aspx?sele>

(٥) ينظر: إسلام حضاري ديمقراطي، ص ٤؛ P. 98-101 Unfolding the Future of the Long War.

(٦) إسلام حضاري ديمقراطي، ص ٤.

ومن الأهداف التي وضعتها الولايات المتحدة -أيضاً- في تلك المواجهة لـ(الإسلام السياسي): تفادي أن تظهر الولايات المتحدة بصورة مناوئة للإسلام^(١). وهذا ما برعت فيه (راند) ضد الإسلام بعامة، في مجمل إصداراتها.

(١) المرجع السابق.